

## المحور الخامس: النضال السياسي في موريتانيا 1903 - 1961م:

لم تسلم موريتانيا من التكالب الاستعماري والتدخل الأجنبي، حيث تعرضت للغزو الفرنسي المنظم منذ أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م تحت مجموعة من المبررات والذرائع، ثم تم اخضاعها للاحتلال الفرنسي بعد فرض اتفاقية الحماية مع إمارة "الترارزة" سنة 1903م تحت إدارة الحاكم العام **كوبولاني** ومعاونيه، ومنذ ذلك الوقت أضحت أسيرة الاستعمار الفرنسي مثل غيرها من أقطار المغرب العربي. ومن ثمة تعرض الموريتانيون إلى شتى صنوف الاستغلال والاستيلاء والقمع والاضطهاد في الحقوق والحريات، وختم المحتلون عملهم الاستعماري بإصدار مرسوم جمهوري فرنسي في 24 ديسمبر 1920م، تحولت بموجبه موريتانيا إلى مستعمرة يدير شؤونها حاكم عسكري فرنسي، فما كان رد الفعل الوطني أن حمل الموريتانيون السلاح في وجه المحتل كما فعل إخوانهم المغاربة جميعا.

وظهرت شخصيات قيادية شعبية حملت السلاح دفاعا عن الحرية والاستقلال، أمثال محمد الحبيب والشيخ سيدي الكبير الذي دعا إلى وحدة إمارات موريتانيا ومشايخها لمواجهة التغلغل الفرنسي، وتساعدت عمليات الكفاح المسلح مع مطلع القرن 20م، وبعد إعلان معاهدة الحماية عام 1903م وتزايد عمليات الاخضاع العسكري الفرنسي لكافة مناطق البلاد، حيث بدأ السكان بحرب اقتصادية واجتماعية قائمة على رفض ومقاطعة البضائع الفرنسية، ورفض التعامل مع المستعمر، كما سخر علماء البلاد خطبهم وأقلامهم لشحن الهمم والعزائم ضد المحتل الفرنسي ومقاومته والدفاع عن حرية البلاد واستقلالها وسيادتها، ويُعدُّ يوم 20 فيفري 1905م، بداية انطلاق الكفاح الموريتاني المسلح في إمارة **تكانت** وبداية التوسع الأفقي لعمليات الكفاح وراء قيادات شعبية أمثال: سيد أحمد ولد أحمد عيدة، والأمير سويد أحمد وولده بكار، ومحمد المختار وولده حامد، والشريف سيدي ولد مولاي الزين، ولعل من أبرز القادة الموريتانيين هو الشيخ ماء العينين وأولاده الأربعة، ولقد تمكن المقاومون من تأخير احتلال البلاد حتى عام 1935م، وفي الأخير استطاع المحتلون الفرنسيون إخضاع موريتانيا بعد انتهاء الكفاح المسلح. إذ كانت آخر المعارك التي خاضها المقاومون

الموريتانيون المسلحون كانت معركة أم التونسي في شهر أوت سنة 1934م. حيث ألقى الثوار أسلحتهم بعدما أصيبوا بالهزيمة، وعندها فرض عليهم الفرنسيون شروطا قاسية حدثت من نشاطهم الثوري لسنوات. لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية طرأت متغيرات في الساحة الموريتانية وذلك بظهور الحركة الوطنية السياسية الموريتانية التي بدأت تمارس دورها في الدفاع عن حرية البلاد واستقلالها.

### ميلاد الحركة الوطنية الموريتانية سنة 1946م:

كانت نهاية الكفاح الموريتاني المسلح بداية لنمو وتبلور وعي وطني سياسي انتظمت خيوطه في شكل مجموعة من الأحزاب السياسية، والتي برزت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، نتيجة لعدة عوامل أهمها: التأزم الداخلي الموريتاني الناتج عن سياسة الاستعمار الفرنسي التهميشية التي مست كل ميادين الحياة، ضف إلى ذلك العامل الخارجي المتمثل في تطور الكفاح الوطني في أقطار المغرب العربي عامة، وظهور حركات وطنية سياسية بدأت تطالب بالحرية والاستقلال الوطني، وبخاصة الحركة الوطنية المغربية ممثلة بحزب "الاستقلال"، كل هذا أدى إلى بلورة وتطوير وانضاج وعي وطني موريتاني يدعو إلى الإصلاح، وتحسين الأحوال العامة في البلاد، لكن بشكل ضعيف بسبب انخفاض نسبة التعليم النظامي الذي لا يتعدى 1%، وطبيعة الواقع القبلي المتأصل في موريتانيا، أدى كل ذلك إلى عدم تطور مستوى النضال الوطني وأفقده العناصر الواعية بطبيعة العمل الوطني، زد على ذلك قوة السلطات المحتلة وسيطرتها على كل أحوال البلاد.

كما تسببت الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من نتائج في إضعاف موقف فرنسا دوليا، مما جعلها تغير في تعاملها مع مستعمراتها الأفريقية، وذلك بإجراء إصلاحات واسعة في المجال السياسي تميزت بمنح بعض التسهيلات، وكانت بداية هذه التنازلات الفرنسية من مؤتمر برازافيل سنة 1944م، مروراً بالإطار القانوني المعروف بـ "الاتحاد الفرنسي" الذي أنشأ عام 1946م، ومنحت بموجب ذلك حق التمثيل البرلماني، وتشكيل الأحزاب السياسية التي تصدر فيها المثقفون من خريجي المدارس الفرنسية.

وبذلك أصبحت موريتانيا إقليما سياسيا ينتمي إلى اتحاد فيدرالي يدعى "إفريقيا الغربية الفرنسية". ووفق ذلك أعطيت موريتانيا امتياز التمتع بهيكل تشريعية وتنفيذية تابعة لـ "الوالي" الذي تتدبه الحكومة الفرنسية، وتقرر إنشاء جمعية إقليمية منتخبة لها صلاحيات محددة لا تتجاوز تسيير الشؤون الداخلية.

وهكذا جرت أول انتخابات تشريعية في موريتانيا يوم 10 نوفمبر 1946م، لاختيار ممثل موريتانيا في "الجمعية الوطنية الفرنسية"، إذ كان يحق للموريتانيين أن ينتخبوا نائبا واحدا يمثلهم فيها، وذلك بموجب دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي صدر في نفس السنة. ونتيجة لذلك نزل إلى المعترك الانتخابي مرشحان أحدهما فرنسي وهو السيد "إيفون رازاك"، والآخر موريتاني وهو "أحمد بن حرمة بن بيانا" الذي فاز على منافسه الفرنسي بنحو سبعة آلاف صوت ضد ثلاثة آلاف. وتحصل على مقعد عن مستعمرة موريتانيا في البرلمان الفرنسي، وقد لقي هذا الفوز ترحيبا من الأوساط الوطنية والعربية، وقدم "بن بيانا" برنامجا وطنيا تمثل في استئناف روح الكفاح الوطني من جديد، وذلك بالارتكاز على الموروث الجهادي ومحاربة النزعة القبلية، والدفاع عن اللغة العربية، والحفاظ على مقومات الشعب وتراثه العربي الإسلامي، وربط موريتانيا بمحيطها المغاربي، والاهتمام بالقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، فضلا عن برامج اجتماعية واقتصادية تخص الحالة العامة للبلاد. وتتج عن هذا البرنامج إلتفاف أغلبية الشعب الموريتاني حول "بن بيانا" الذي أصبح نائبا عن موريتانيا لمدة خمس سنوات في الجمعية الوطنية الفرنسية. كان خلالها مدافع عن مصالح موريتانيا ومعارضة السياسة الفرنسية وحلفائها في داخل موريتانيا. ولقد برهنت الانتخابات وفوز بن حرمة على هيمنة الوعي المقاوم، وتطور الوعي الوطني وبداية صعود الحركة الوطنية الموريتاني.

## تطور الحركة الوطنية الموريتانية: 1948 - 1958م

ومع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات وتنامي الوعي الوطني، عرفت الساحة السياسية الموريتانية العديد من الأحزاب السياسية الوطنية والمنظمات ذات الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتقال العمل الوطني الموريتاني من العفوية وعدم التنظيم إلى التكتل والتنظيم وتحديد الأهداف الوطنية والسياسية، وتمثلت أهم الأحزاب والمنظمات الموريتانية في:

### 1- حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني (1948 - 1958م): تم تأسيسه من طرف السلطات

الفرنسية في موريتانيا لقطع الطريق على الاتجاه الوطني وردا على فوز "بن بيانا"، ومن أهم أعضائه البارزين نذكر: عبد الله ولد الشيخ سيدنا المختار انجاي، والمختار ولد دادة، وإيفون رازاك، ويضم هذا الحزب المرتبطين بالإدارة الفرنسية، وهدف هذا الحزب هو إسقاط النائب "بن بيانا".

### 2- الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر (1947 - 1951م): تأسس في السنغال سنة

1947م، وانتقل بنشاطه إلى موريتانيا عام 1948م، تضم قاعدته الاجتماعية الزوج، وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي، وتمثلت أهدافه في حماية ورعاية "حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا"، وتلاشى هذا الحزب عام 1951م، بعد انضمام أحد كبار مؤسسيه إلى حزب "الوفاق الوطني".

### 3- حزب الوفاق الوطني الموريتاني (1950 - 1956م): أسسه "أحمد بن حومة بن بيانا"،

وكان من أبرز أعضائه الأديب والمؤرخ "المختار الحامد"، و"اندوار صار"، و"افال هارونا" وغيرهم، ومنذ بداية ظهوره حدد هذا الحزب أهدافه بالتأكيد على "الوحدة الوطنية للشعب" و"وحدة القوى السياسية" لمواجهة المحتل. وقد نص بيانه التأسيسي على النهوض بالبلاد على أسس ومؤسسات ديمقراطية بعيدة عن الهيئات الاقطاعية، ومعارضة الإدارة المحلية الاستعمارية، وحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني الذي كان في مواجهة معه على زعامة البلاد، وأدت خسارته في الانتخابات التشريعية في عام 1951م في الجمعية الوطنية والتي

فاز فيها حزب الاتحاد التقدمي ب 22 مقعد من مجموع 24 مقعد إلى هجرة زعيمة "بن بياننا" إلى القاهرة، ليلتحق بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي، وليعود بعدها إلى المغرب في 9 جويلية 1956م.

4-رابطة الشباب الموريتاني ( 1955 - 1958م): أهم أعضائه البارزين يعقوب ولد أبي مدين، وكان علي سبري، وأحمد بابا ولد أحمد مسكة، وحرمة بن سيد أمة وغيرهم. وتمثلت أهداف الرابطة في معاداة الاستعمار بكافة أشكاله وصوره والمطالبة بالاستقلال العاجل ورحيل فرنسا الكامل، والتأكيد على الولاء للوحدة الوطنية دون القبلية، وإنعاش الاقتصاد الوطني والتصدي للمخططات الاستعمارية. مما عرضها للقمع الاستعماري والقيادات التقليدية الموالية للاستعمار، واتهمت الرابطة بالزندقة والعقوق.

5-حزب الشبيبة الموريتانية ( 1956 - 1958م): وكان من أعضائه البارزين يحيى بن عبد، دعا هذا الحزب إلى نشر الثقافة العربية والمواخاة الوطنية، والعمل من أجل الاستقلال.

6-جمعية الشبيبة الموريتانية ( 1956 - 1958م): ومن أهم أعضائه البارزين "ماء العينين بن أحمد"، وقد دعت الجمعية إلى وحدة الشعب ومقاومة الاستعمار وتحقيق الديمقراطية.

وعلى العموم فقد سيطر على البلاد اتجاهان سياسيان خلال هذه الفترة، الأول وجهته الانضمام للاتحاد الفرنسي والآخر هدفه الإستقلال، ومع فقد تمسكت الأحزاب الموريتانية بأسلوب العمل السياسي الذي أثبت عدم جدواه في الحصول على الحقوق الوطنية، ولذا لجأ الشعب الموريتاني مرة أخرى لحمل السلاح دفاعا عن الحرية والاستقلال أعوام 1956-1958م، وبقيادة "حرمة بن بياننا" الذي كان في القاهرة بلجنة تحرير المغرب العربي، ثم عاد إلى المغرب، وليظهر في منطقة "وادي درعة" زعيما للمقاومة وقائد تحرير جيش موريتانيا، وبمساندة أفواج من الفدائيين المغاربة والجزائريين، وانتهت بمعركة "المكنسة" في مستهل عام 1958م.

تأسيس أول حكومة موريتانية 1957م و بروز مطلب الاستقلال: احتضنت النخبة الوطنية الموريتانية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة، ومطالبة قوية بفك الارتباط مع الاتحاد الفرنسي لغرب إفريقيا، وتأكيد الصلة بالمحيط المغربي والعربي للبلاد. وذلك بعد طرح الحكومة الفرنسية مجموعة من المشاريع في موريتانيا.

حيث شكلت مجموعة من العوامل مجتمعة حافظا مهما دفع بالموريتانيين إلى السير قدما على طريق الاستقلال و بروز مطلبه على الساحة السياسية، من ذلك تصاعد حركة التحرر الوطني التي كانت تدعوا إلى الإستقلال التام ورفع الاستعمار الفرنسي عنها هذا داخليا، صف إلى ذلك العامل الخارجي الذي تمثل في اندلاع الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954م، إلى ثورة المغاربة وحصول المغرب على استقلاله سنة 1956م، وصولا إلى موجة تحرر المستعمرات في مختلف أنحاء العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وشيوع مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

ولقد أجبر التصميم الشعبي على تحقيق الاستقلال السلطات الفرنسية على تقديم بعض التنازلات للتخفيف من حدة النزعة الاستقلالية في موريتانيا، ففي شهر جوان 1956م، طرحت الحكومة الفرنسية دستورا جديدا سمي "قانون الإطار"، ولقد نص على إجراء انتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل "الجمعية الوطنية" لكل مستعمرة على أساس الاقتراع العام، كما نص على تشكيل مجلس تنفيذي يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة، وهكذا يعتبر هذا القانون بمثابة مقدمة للاستقلال الداخلي، وتطبيقا لأحكام "قانون الإطار" تشكلت في الاقليم الموريتاني أول حكومة محلية، و جرت انتخابات في البلاد في مارس 1957م، حينها حصل حزب الاتحاد التقدمي بزعامة ولد داداه على 23 مقعدا من مجموع 24 مقعدا، ثم تشكلت "الجمعية الإقليمية الموريتانية"، وبعدها تأسست حكومة موريتانيا في ماي 1957م، وعين المحامي المختار ولد داداه نائبا لرئيسها. أما المرشح حرمة بن ببانا

كان قد ترك بلاده وانتقل للمغرب بعد هزيمته في الانتخابات، إذ كان يطالب وينادي بضم موريتانيا إلى المملكة المغربية.

وافتحت الجمعية دورتها في العاصمة السنغالية سان لويس (دكار حاليا)، ودعت إلى تحقيق الاستقلال الداخلي، ضمن إطار "الاتحاد الفرنسي"، وتولى قيادة المفاوضات المختار ولد داده، وقد نجح الوفد الموريتاني وتألقت أول حكومة وطنية في 21 جوان 1957م برئاسة ولد داده تضم ثمانية وزراء منهم وزيرين فرنسيين، وفي 24 جويلية 1957م أصبحت مدينة نواكشوط عاصمة للبلاد، وفي 10 جانفي 1958م تشكلت لجنة الإئتلاف من ممثلي الهيئات الرئيسية في البلاد، ودعا ولد داده جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدينة "الأك" وتم ذلك في 2 - 5 ماي من نفس السنة، وضم ممثلين عن القوى السياسية وأغلبية من القيادات المحلية التقليدية، وافتتح ولد داده المؤتمر بخطاب يدعوا فيه كل الأطراف للتوحد الداخلي لتحقيق الأهداف الوطنية، وأكد في خطابه أن هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية وأنها الباب الوحيد الذي ستدخل منه موريتانيا نحو الاستقلال التام، ونتج عن المؤتمر أن توحد الحزبان التقدمي والوفاق في حزب جديد حمل اسم "حزب التجمع الموريتاني" في 5 ماي 1958م، وانتخب ولد داده أمينا عاما له. وحدد الحزب أهدافه في بيان التأسيس بالعمل للتصدي للمشاريع الثلاثة المقترحة لتحديد المستقبل السياسي لموريتانيا.

وفي الفترة ذاتها، ظهر حزب آخر باسم "حزب النهضة الوطنية" برئاسة "بياجي بن عابدين" في 26 أوت 1958م، على إثر مؤتمر الشبيبة الوطنية الذي عقد في "كيهدي"، وقد عدّ وقتها ردا مباشرا على قيام "حزب التجمع"، وضم العديد من الموظفين والمتقنين، ومنذ البداية أكد الحزب على نهجه الاستقلالي، ودعا إلى الارتباط مع المغرب، وامتدت تنظيماته إلى عموم البلاد، واتخذ مواقف حاسمة من الإدارة الاستعمارية وحزب التجمع، وعليه تعرض لمعاداة الإدارة الفرنسية ودخل في صراع حاسم مع "حزب التجمع" منذ مطلع سبتمبر 1958م، تمهيدا للحملات الدعائية لاستفتاء 28 سبتمبر من العام نفسه حول مشروع ديغول

لتقرير المصير والذي طرح فيه: الاستقلال الذاتي ضمن الحماية الفرنسية، والاستقلال التام والانفصال النهائي، لكنه سرعان ما أيد الحزب مبدأ الاستقلال التام بعيدا عن المغرب، ووقف إلى جانب "حزب التجمع" في العمل من أجل الاستقلال الذاتي تمهيدا للاستقلال التام، ولقد حشد "حزب النهضة" القوى الشعبية لتحقيق الاستقلال التام. مما أثار غضب الإدارة الفرنسية التي حظرت نشاطه بتهمة العمالة للمغرب وبإثارة النعرات القبلية في 25 سبتمبر 1958م، وأعطت الإذن للمختار ولد داداه باعتقال قادة الحزب وسجنهم.

إن قبول الاستقلال الذاتي من طرف حزب "التجمع الموريتاني" في إطار "الجماعة الفرنسية" الذي طرح بدلا عن "الاتحاد الفرنسي" والذي ظهر منذ عام 1946م، يعني قبول النفوذ الفرنسي في البلاد، وبقاء موريتانيا تدور في فلك فرنسا، ولقد رفض "حزب النهضة" المعارض الاستقلال الذاتي، ودعا إلى الاستقلال التام، لكن الوضع السياسي سار بما يرضي الإدارة الفرنسية وقيادة حزب التجمع.

وهكذا أصبحت موريتانيا عقب استفتاء المصير الذي جرى في 28 سبتمبر 1958م دولة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن "الجماعة الفرنسية"، ولقد أيدها "حزب التجمع" الذي سعى إليها، وفي 28 نوفمبر 1958م أعلنت الجمعية الإقليمية الموريتانية قيام "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وأصبح ولد داداه رئيسا لها وعضوا في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية، والحاكم الفرنسي أصبح مفوضا ساميا اقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع، وقد تم على الفور تشكيل لجنة دستورية عهد إليها بصياغة دستور للبلاد يعرض على المجلس التأسيسي للتصويت عليه.

ولقد شهدت موريتانيا وعلى إثر ذلك تطورات جديدة في العمل السياسي بدأت عام 1959م، حيث سمحت المادة التاسعة من الدستور الموريتاني بظهور أحزاب جديدة أخذت تناضل من أجل الاستقلال التام وتسعى للتخلص من النفوذ الفرنسي، وفي 22 مارس 1959م تم في العاصمة نواكشوط التصديق على الدستور الموريتاني والذي أعطى صلاحيات واسعة

للبرلمان، وحدد معالم النظام الموريتاني الجديد، وقد أقر الدستور بأن الإسلام هو دين الدولة والعربية هي اللغة الوطنية للبلاد، كما نص الدستور على أن شعار الدولة هو: "الشرف - الإخاء - المساواة". وفي ضوء الدستور تقرر تشكيل حكومة وطنية يرأسها وزير أول منتخب من طرق الجمعية الوطنية التشريعية. وباشرت الحكومة بإقامة مؤسساتها الدستورية، وجرت بعد ذلك انتخابات تشريعية في 17 ماي 1959م، أسفرت عن هيمنة "حزب التجمع" على مقاعد الجمعية الوطنية الموريتانية (30 مقعدا)، وفي 23 جوان اختارت الجمعية ولد داده وزيرا أولا (رئيس الوزراء) ومنحه حق التفاوض مع الفرنسيين بشأن الاستقلال التام، ومع ذلك فإن مساعيه اصطدمت بظهور حزبين جديدين وهما حزب "الاتحاد الوطني الموريتاني" الذي تأسس في 1 جويلية 1959م، يضم مجموعة من العناصر العربية والزنجية الساخطة على "حزب التجمع"، لكن هذا الحزب لم يعمر بسبب طغيان مطلب الاستقلال التام وضعف القاعدة الشعبية له، حيث تعرض قاداته للملاحقة والاعتقال من قبل حزب التجمع والمختار ولد داده، وانتهى في 7 فيفري 1960م، أما الحزب الثاني فهو "اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين" الذي تأسس في 25 فيفري 1960م، وكان وراء قيادته مجموعة من العسكريين الفرنسيين المتقاعدين والمعروفين بتأييدهم للمشروع الصحراوي، والذي جاء بسبب تخوفهم من امتداد نفوذ الثورة الجزائرية للصحراء ومطالب المغرب في موريتانيا، وحدد هذا الحزب أهدافه بالسعي لاستقلال موريتانيا ورفض المطالب المغربية، وكانت أهدافه مطابقة لأهداف ولد داده.

ومنذ بداية الستينيات أصبح مطلب "الاستقلال التام" مطلباً حزبياً وشعبياً، بل وأضحى أحد مقررات "المجلس الوطني" الموريتاني في مارس 1960م، والسبب في ذلك المظاهرات الشعبية الضخمة التي خرجت في العاصمة نواكشوط وبقية المدن هاتفة بسقوط الاستعمار، ولقد سادت بعد ذلك موجة من عمليات الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية وعملائها في البلاد، ونتج عن هذا النشاط الوطني الشعبي والحزبي رد فعل من قبل السلطة الفرنسية

وقواتها العسكرية وتمثل في عمليات الملاحقة والاعتقال لزعماء الحركة الوطنية. ومع ذلك ظلت القوى الوطنية والمختار ولد دادة يطالبون بل يتمسكون بتحقيق الاستقلال الكامل للبلاد، ولهذا انعقدت "الجمعية الوطنية الموريتانية" في أوائل مارس 1960م، وصوتت بالإجماع على مطلب الاستقلال.

ومباشرة سافر ولد داده إلى باريس لمفاوضة رئيس الحكومة الفرنسية وأعضاء حكومته حول إرادة المجلس الموريتاني، وتم إبرام الاتفاق الموريتاني الفرنسي في 19 أكتوبر، وخرجت موريتانيا بموجبه من الجماعة الفرنسية ونالت استقلالها التام. وقضى الاتفاق الثنائي بنقل السلطات في البلاد إلى الموريتانيين، وفي 28 نوفمبر 1960م أعلنت الحكومة الفرنسية استقلال "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وأصبحت موريتانيا جمهورية مستقلة ذات سيادة برئاسة المختار ولد داده، وتم قبولها كعضو في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 28 أكتوبر 1961م، ومن ثمة توالى الاعترافات الدولية بموريتانيا ما عدى المغرب حتى نهاية العام 1963م، وأصبحت لها علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول.

### مراجع الدرس الحادي عشر:

- إلهام محمد علي ذهني: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي ( 1850 - 1914)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.
- جوزف صقر: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم القبائل العربية موريتانيا الصومام جيبوتي، جزء 23 - 24، مؤسسة علي وشركائه للتجليد، بيروت، 1999م.
- حماد الله ولد السالم: جمهورية الرمال حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2014م.
- الحنات ولد النقره: الطوارق من الهوية إلى القضية، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م
- الخليل النحوي: بلاد شنقيط، المنارة، والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987م.

- غاستون دوفور: العمليات العسكرية في موريتانيا ق 17 - 1920، تعريب وتعليق: محمد المختار ولد محمد ولد بيّه، الناشر مكتبة القرنين 15 / 21 للنشر والتوزيع، انواكشوط، موريتانيا، ط1، 2012م
- محمد المحجوب ولد بيه: موريتانيا جذور وجسور، مكتبة القرنين 15 / 21 للنشر والتوزيع، ط1، 2016م.
- محمد بن ناصر العبودي: إطلالة على موريتانيا، ط1، 1997م.
- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر ( الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2014م.
- محمد يوسف مقلد: موريتانيا الحديثة غابرها - حاضرها، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر.
-